

عقد دراسة استشارية رقم (٨٢٣ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٨ / ٤ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كلاً من:
 أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها
 المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية أعمال الخدمات الاستشارية الفنية عن أعمال
 التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع توسعة كوبري جامعة المنصورة من تقاطع طريق
 المنصورة / طنطا حتى ميدان الجامعة (المرحلة الثانية) (بالأمر المباشر)،
 ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد
 السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد - بصفته رئيس مجلس الإدارة.

(طرف أول)

ثانياً: شركة بيت الهندسة
 الكائن مقره / ٨٣ غرب ارابيلا - التجمع الخامس - شقة ١ - القاهرة الجديدة
 ومسجل بسجل تجاري رقم / ٢٥٨٧٨
 بطاقة ضريبية رقم / ٤٩٠ - ٣٨٧ - ٥٦٠
 ويمثلها السيد د.أ / رمزي محمود السيد لاشين
 ويتوب عنه في التوقيع السيد د.م / محمود رمزي محمود لاشين
 - بموجب توكيل رسمي رقم ٢١٠٢ / ب / ٢٠٢١

بطاقة رقم قومي / ٢٨٥١٢٠١٠١٠٣٩٥٥

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على أعمال الخدمات الاستشارية الفنية عن
 أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع توسعة كوبري جامعة المنصورة من تقاطع طريق
 المنصورة / طنطا حتى ميدان الجامعة (المرحلة الثانية) ، ووفقاً لما تم تخصيصه من
 اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط
 والمواصفات وآية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات
 والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
 وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / وزير النقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم
 التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته
 التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر
 وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية أعمال الخدمات الاستشارية
 الفنية عن أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع توسعة كوبري جامعة المنصورة من
 تقاطع طريق المنصورة / طنطا حتى ميدان الجامعة (المرحلة الثانية) (بالأمر المباشر)،
 ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما أوصت به لجنة
 الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٣,٩٢١,٨٦٦ جنيهه
 (فقط وقدره ثلاثة مليون وتسعمائة واحد وعشرون ألف وثمانمائة ستة وستون جنيهاً لا غير)
 والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً واستجابته للشروط
 والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة
 وبعد ان اقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي: -

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات
 المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتماً ومكملاً
 لأحكامه .

البند الثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تتضمنه من ملحقات بوصف موضوع العقد والاشتراطات
 الخاصة والتزامات طرفي التعاقد والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه .

